

أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية  
داخل إطار منظمة التحرير (1974-1987م)

الباحث

سامي يوسف أحمد\*

## ملخص الدراسة

تسلط الدراسة الضوء على حقبة من العمل الوطني الفلسطيني داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية منذ انتهاء حرب تشرين أول/أكتوبر 1973م، حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987؛ فرغم النشاط الفدائي الذي تميزت به منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل المنضوية تحت إدارها، ورغم الانتصارات السياسية والعسكرية للمنظمة، والانجازات التي حققتها في مختلف الساحات (الفلسطينية والعربية والدولية) وتنامي التأييد العالمي لها؛ فإن تلك الفترة تكشف عن إشكالية في العلاقة بين فصائل منظمة التحرير وعن خلافات داخلية حادة أعاقت من قدرة المنظمة على تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها السياسية؛ لينعكس ذلك لاحقاً على مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني وعلى الحركة الوطنية ومسيرتها بشكل عام.

تناولت الدراسة ملامح الأزمة التي عصفت بالحركة الوطنية وقرارها المستقل عقب حرب تشرين أول/أكتوبر 1973م، وما تلاها من تحولات سياسية طرأت على الساحتين العربية والفلسطينية، وتداعياتها على المشروع الوطني الفلسطيني ووحدة منظمة التحرير الفلسطينية.

كما تناولت الدراسة الحرب الأهلية في لبنان عام 1976م، وأثرها على البرنامج السياسي للمنظمة ووحدة القرار الفلسطيني داخل إطار منظمة التحرير.

وأظهرت الدراسة التطورات السياسية التي أعقبت التوقيع على معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979م، ثم الغزو الإسرائيلي على لبنان، وخروج المقاومة الفلسطينية من الساحة اللبنانية، ونتائج تلك الأحداث على النظام السياسي الفلسطيني، وما تلاها من تشكيل تحالفات فلسطينية جديدة. كما بينت الدراسة المواقف الفلسطينية من الخيارات السياسية المطروحة -أنداك- وكيفية التعامل معها، وما نتج عنها من انقسام وخلافات داخل أطر المنظمة؛ والتي لم تنته إلا بعد عقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1987، ثم اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في العام نفسه؛ والتي فتحت الباب واسعاً أمام اتخاذ قرارات مصيرية كان أهمها قرار إعلان الاستقلال في 15 تشرين ثان/نوفمبر 1988م، لتبدأ مرحلة جديدة على صعيد المشروع الوطني الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية:

أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، النظام السياسي الفلسطيني، المشروع الوطني الفلسطيني، الانقسام الفلسطيني، البرنامج المرحلي، القرار الفلسطيني المستقل.

## Abstract

The study sheds light on the crisis of Palestinian national movement within the framework of the Palestine Liberation Organization since the end of the October 1973 war until the outbreak of the Palestinian Intifada in 1987, despite of the guerrilla activity that the Palestine Liberation Organization was characterized by and the factions under its framework, and the political and the military victories of the organization, and the achievements that achieved in various arenas (Palestinian, Arab and international) and the growing of the global support for it; this period reveals a problem in the relationship among the PLO factions and sharp internal disputes that hindered the organization's ability to implement their strategies and political programs; to be reflected later on the future of the Palestinian national project and the National Movement and its career in general.

The study examined the features of the crisis that beset the national movement and its independent decision after the October 1973 war, and the subsequent political shifts in the Arab and Palestinian arenas, and their repercussions on the Palestinian national project and the unity of the PLO.

The study showed the impact of the political developments that followed the signing of the Camp David treaty between Egypt and Israel in 1979, the Israeli invasion of Lebanon and the exit of the Palestinian resistance from the Lebanese arena on the Palestinian political system, and the subsequent formation of new Palestinian alliances. The study also showed the Palestinian positions on the political presented options at that time and how to deal with them, and the resulting division and disagreements within the frameworks of the organization, , which did not end until the eighteenth session of the Palestinian National Council 1987 ,then the Palestinian Uprising (The First Intifada) in the same year. That opened the door to crucial decisions, the most important of which was the Declaration of Independence on 15 November 1988. That marked a new phase in the Palestinian national project .

Key words: the crisis of the Palestinian national movement, the Palestinian national movement, the PLO, the Palestinian political system, the Palestinian national project, the Palestinian division, the phased program, the independent Palestinian decision

## مقدمة:

بعد انتهاء حرب تشرين أول/أكتوبر 1973م، وصدور قرار مجلس الأمن (338)، الداعي إلى دخول الأطراف المعنية في مفاوضات فورية لتطبيق قرار المجلس الأمن رقم(242)، حصل انعطاف فكري سياسي في الوضع العربي، ترك تأثيره الكبير على الساحة الفلسطينية، وتم الانتقال العملي لفكر التسوية والمفاوضات والحل السلمي، وتأثرت الساحة الفلسطينية بالوضع العربي المراوح ما بين الرفض والقبول، مما أدى إلى انقسام حاد في الساحة السياسية الفلسطينية، حيث تعرض المشروع الوطني الذي جسده منظمة التحرير وميثاقها الفلسطيني إلى أزمات وخلافات متتالية، عانت منها الحركة الوطنية الفلسطينية في حينه، وكانت مقدمة لما أصاب القضية الوطنية الفلسطينية - لاحقاً - من نكسات.

وأظهرت الدراسة التطورات السياسية التي أعقبت التوقيع على معاهدات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979م، ثم الغزو الإسرائيلي على لبنان عام 1982، وخروج المقاومة الفلسطينية من الساحة اللبنانية، ونتائج تلك الأحداث على النظام السياسي الفلسطيني، وما تبعها من تصاعد للأزمة حول صيغ التحالفات الفلسطينية، وكذلك الموقف الفلسطيني من الخيارات السياسية المطروحة - آنذاك - وكيفية التعامل معها، وما شهدته أطر المنظمة من حالة انقسام نتيجة لذلك؛ والتي لم تنته إلا بعد عقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1987، ثم اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في العام نفسه؛ والتي فتحت الباب واسعاً أمام اتخاذ قرارات مصيرية كان أهمها قرار إعلان الاستقلال في 15 تشرين ثان/ نوفمبر 1988، لتبدأ مرحلة جديدة على صعيد المشروع الوطني الفلسطيني.

وتكمن أهمية الدراسة أنها تناقش فترة تاريخية مهمة للعمل الوطني الفلسطيني داخل إطار منظمة التحرير، ومعاينة ما أصابها من أزمات وخلافات، وهذا من شأنه أن يساعد - مع دراسات أخرى ذات العلاقة - على تقييم تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية في تلك المرحلة ونقدها، والكشف تلك الأزمات وعن تأثيراتها السلبية على مجمل العمل الوطني الفلسطيني، وإمكانية تجاوزها مستقبلاً خلال مسيرة الثورة الفلسطينية في معركة التحرير التي تخوضها مع الاحتلال الإسرائيلي.

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، لأنها تناقش أحداثاً تاريخية وقعت مجرياتها فترة الدراسة، وقد استعان الباحث بالمصادر التاريخية والمراجع في جمع المعلومات، مع تدخل الباحث لتحليل المعلومات والتعليق عليها إن أمكن ذلك، وصولاً إلى استخلاص النتائج ووضع التوصيات.

تناولت الدراسة خمسة أقسام رئيسة وخاتمة، تناول القسم الأول الانقسام داخل صفوف منظمة التحرير الفلسطينية عقب حرب 1973م. أما القسم الثاني فتتطرق إلى الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975م، وتداعياتها على وحدة القرار الفلسطيني داخل إطار منظمة التحرير. فيما تحدث القسم الثالث عن اتفاقية كامب ديفيد وتصاعد الأزمة. وناقش القسم الرابع حرب لبنان عام 1982، ونتائجها السياسية على الساحة الفلسطينية. أما القسم الخامس والأخير فتتناول الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، والتحويلات السياسية الفلسطينية. فيما تضمنت الخاتمة جملة من النتائج والتوصيات.

#### أولاً: الانقسام داخل صفوف منظمة التحرير الفلسطينية عقب حرب 1973م

بعد تصفية الوجود العلني المسلح لحركة المقاومة كلياً من الأردن عام 1971- برزت تقديرات لفرض حلول ومشاريع بشأن إقامة الدولة الفلسطينية في الضفتين الشرقية والغربية من نهر الأردن وقطاع غزة، كما واجهت حركة المقاومة الفلسطينية بعد الخروج من الأردن تحدياً آخر نجم عن بروز قضية التمثيل السياسي الفلسطيني؛ لاسيما بعد أن طرحت الحكومة الإسرائيلية في نهاية العام 1971، مشروع إجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية، وإحداث تغيير في الوضع القانوني القائم في الضفة الغربية من حيث صلتها بالأردن؛ ومن الأسباب التي شجعت سلطات الاحتلال على إعلان هذه الخطوة، انحسار العمل الفدائي في الأرض المحتلة وقطاع غزة، والضربة القاسية التي وجهت إلى منظمة التحرير وفصائلها في الأردن، إضافة إلى حالة الهدوء التي خيمت على جبهات القتال -حينئذ- بين إسرائيل والدول العربية (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، 1972، 4).

وفي السادس من تشرين الأول/ أكتوبر 1973، شنت القوات المسلحة المصرية والسورية -تشاركها قوات فلسطينية عربية- حرباً ضد إسرائيل على الجبهتين المصرية والسورية، وكان من أهم أهدافها: إزالة آثار عدوان إسرائيل عام 1967م، وتحرير الأرض العربية المحتلة، ورد الاعتبار للعسكرية العربية، وقد أحرزت القوات المصرية والعربية انتصاراً محدوداً على الإسرائيليين، ونجحت القوات المصرية في تحطيم خط بارليف الحصين واجتياحه، وعبور قناة السويس، كما نجحت القوات السورية استرداد أجزاء من أراضيها المحتلة بعد تحريرها. غير أنه في نهاية الأمر تمكنت القوات الإسرائيلية في تحويل مجرى الحرب إلى حرب متوازنة بفعل قيام الولايات المتحدة الأمريكية خلال القتال بمساعدة إسرائيل وإمدادها بمعدات عسكرية حيوية، فأقامت جسراً جويًا لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة إلى أرض المعركة، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بمنع حسم المعركة، بإجبار الطرفين على وقف إطلاق النار دون تحقيق نتيجة عسكرية حاسمة للمعركة. (مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة تل أبيب، 1985-138-138) لذا لم تحدث هذه الحرب تعديلاً جدياً في موازين القوة بين العرب و"إسرائيل" إلى حد تترجم فيه نفسها على مائدة المفاوضات، ولم تقدم أية إمكانية لحل سياسي تستفيد منه القضية الفلسطينية، لكن فكرة التسوية بدأت في التداول.

وبدأ الاتحاد السوفييتي يدفع بها من أجل تطبيق القرارين 242 و338، لتبدأ في سياقها فكرة المؤتمر الدولي (بلفريز، 2006، 49)

قامت الإدارة الأمريكية باتصالات ولقاءات سياسية مع الاتحاد السوفييتي، أسفرت هذه الاتصالات عن تقدم الدولتين بمشروع قرار مشترك لمجلس الأمن، يطالب الأطراف المتنازعة بوقف إطلاق النار، وذلك بتاريخ 22 تشرين الأول / أكتوبر 1973م، وقد وافق مجلس الأمن على مشروع القرار (\*)، والذي عرف باسم قرار مجلس الأمن رقم 338 ونص على:

- دعوة جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.
- دعوة الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967م بجميع أجزائه.

- البدء فوراً في وقف إطلاق النار، وبدء مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وقد وافقت كل من مصر، وسوريا، وإسرائيل، والأردن، على قرار مجلس الأمن وتعهدت باحترامه، لكن إسرائيل لم تلتزم عملياً به، واستغلت القرار لتجميع قواتها، وشن هجمات برية وجوية على المواقع المصرية، في محاولة منها لإنقاذ صورة الجيش الإسرائيلي التي هزتها الحرب، وذلك عن طريق تحقيق نصر سريع بالاستيلاء على أراض جديدة غربي قناة السويس.

وتأكيداً للقرار 338، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 339 في 23 تشرين الأول / أكتوبر 1973م، أكد فيه ضرورة التوقف الفوري عن كافة الأعمال العسكرية، وعودة القوات المتحاربة إلى المواقع التي كانت تحتلها لحظة سريان وقف إطلاق النار، وطلب من الأمين العام اتخاذ الإجراءات بالإرسال الفوري لمراقبي الأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار وللشروع في المفاوضات بين أطراف النزاع. (قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، 1994، 210)

وقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم 344 بتاريخ 15 كانون الأول / ديسمبر 1973، لعقد مؤتمر جنيف للسلام جاء فيه: إن مجلس الأمن إذ يلاحظ أن مؤتمر السلام في الشرق الأوسط سيبدأ في جنيف قريباً تحت رعاية الأمم المتحدة، ويعرب عن أمله بأن يتقدم مؤتمر السلام بسرعة نحو توطيد سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط (عبد الهادي، 1972، 55).

عقد المؤتمر في 21 كانون الأول / ديسمبر 1973 برعاية الأمين العام للأمم المتحدة (كورت فالدهايم) ورئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وحضور كل من الأردن، ومصر، وإسرائيل. (عبد الهادي، 1972، 55)

أما سوريا فلم تلب الدعوة لحضور المؤتمر وعللت ذلك بأن إسرائيل لم تتسحب من الأراضي التي احتلتها، (هوركيبي، 1975، 105) أما منظمة التحرير الفلسطينية فلم تدع لحضور المؤتمر. (الموسوعة الفلسطينية، 1984، 192)

وقد تم التوصل إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل بشأن الفصل بين قواتهما تحت إشراف الأمم المتحدة مساء يوم 17 كانون الثاني / يناير 1974، ووضع قوات دولية في المواقع الجديدة. (هوركيبي، 1975، 105) أما بالنسبة للجبهة السورية، فقد قام كسينجر بجهود أدت إلى توقيع اتفاقية لفصل القوات على الجبهة السورية في جينيف 31 أيار / مايو. (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3375، 1987)

وكان ذلك إيذاناً بنجاح المناورة الأمريكية، الهادفة إلى الالتفاف حول التوصل إلى تسوية شاملة للصراع، ودفع المفاوضات على أساس التوصل إلى حلول جزئية منفردة مع الدول العربية.

اختلفت الفصائل الفلسطينية حول حضور مؤتمر جنيف والأساس الذي ينعقد عليه، وقضية التمثيل الفلسطيني في المؤتمر. فقد كان مقرراً أن ينعقد المؤتمر على أساس قرار 242 لذلك رفضته منظمة التحرير. وقد دعا طرف فلسطيني - سوري لتعديل القرار 242 ليصبح ممكناً حضور الفلسطينيين على أساس القرار 3236 الصادر عن الأمم المتحدة في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1974، والذي يقر بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتمثيل منظمة التحرير له. أما بالنسبة للتمثيل الفلسطيني في المؤتمر، فقد اقترحت مصر تشكيل وفد عربي واحد يمكن فيه لوفد من جامعة الدول العربية أن يمثل منظمة التحرير بعد موافقتها على ذلك. (عدوان، 2005، 260)

ولقد ظهرت حينها فكرة المرحلة لدى بعض فصائل منظمة التحرير، خاصة حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكانت الأخيرة قد طرحت برنامجاً من عشر نقاط، يدافع عن فكرة المرحلة في العمل الوطني، ويسند دفاعه عنها إلى إكراهات ميزان القوى، وإلى الممكّنات الواقعية التي يفتحها الوضعان العربي والدولي. (بلقزيز، 2006، 49-50)

وعلى الرغم من ذلك، فإن منظمة التحرير ظلت غير مستعدة لتقديم التنازلات التي طلبتها الإدارة الأمريكية (\*).، إلا أن اتصالاتها بهذا الشأن لاقت معارضة عدد من الفصائل في الساحة الفلسطينية، وهي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية القيادة العامة - أحمد جبريل، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي، والتي شكلت فيما بعد ما سمي "جبهة القوى الرفضة للحلول الاستسلامية". (المشاط، 1978، 702)



وفي مطلع عام 1974م توترت العلاقات الداخلية بين فصائل المقاومة، وتمثل ذلك في حصول بعض الاشتباكات المسلحة المحدودة، وأتت هذه التطورات في ختام مرحلة جديدة من الحوار الفلسطيني المكثف داخل منظمة التحرير، وكان محور هذا الحوار يدور حول النهج السياسي للمقاومة على المستويين العربي والدولي، وظهرت الحاجة إلى عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، لتحديد برنامج مرحلي لمواجهة التطورات المستجدة بعد الحرب بموقف فلسطيني موحد. (حوراني، 1980، 81) ونتيجة لهذا الوضع المتوتر بين فصائل المنظمة، تم تأجيل عقد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الذي كان مقرراً عقده في شباط/فبراير 1974، إلى موعد لاحق حتى تسوى الخلافات في وجهات النظر بين الفصائل، والتوصل إلى صيغة موحدة يمكن تكريسها رسمياً في قرارات المجلس الوطني. (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، 1974، 22)

وجرت مداورات حول هذه القضايا داخل اللجنة التنفيذية في 15 فبراير / شباط 1974، طرحت خلالها مسودة برنامج مقدم من "فتح، والصاعقة، والجبهة الديمقراطية، أكدوا فيها على الهدف الاستراتيجي للثورة في بناء الدولة الديمقراطية على كافة الأراضي الفلسطينية، كما تحدد أسس الاتفاق على بناء "السلطة الوطنية" على الأراضي الفلسطينية التي قد ينسحب منها الاحتلال. (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، 1972، 22)

وقد انعقدت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني في القاهرة في 1 حزيران/ يونيو 1974، وخرجت ببرنامج سياسي مرحلي، عرف باسم "برنامج النقاط العشر" (□) وبموافقة فصائل المقاومة كافة (عبد الرحمن، 1980، 2013)، إلا أن الإجماع الفلسطيني على صعيد فصائل المقاومة بدأ يتخلله بعض الخلافات منذ نهاية حزيران/ يونيو من السنة نفسها، وتبلور موقف "الرفض الفلسطيني" في تموز/ يوليو من العام نفسه، بإقامة تحالف بين ثلاثة تنظيمات فلسطينية هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية. واتهمت تلك التنظيمات في بيان لها أن قيادة منظمة التحرير دخلت في اتصالات سرية مع أمريكا "العدو الإمبريالي" (كوبان، 1984، 230)

وقد وجهت التنظيمات الثلاثة في 28 تموز/ يوليو 1974 مذكرة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، كان مضمونها تصحيح نهج المنظمة، وبينت موقفها بشأن علاقة المنظمة بالنظام الأردني، بعد صدور البيان المصري الأردني المشترك في 18 تموز/ يوليو 1974 ( بيان الإسكندرية)(□). وأعلنت المذكرة أن المطلوب لمواجهة بيان الإسكندرية ليس التنديد فحسب، بل أيضا عودة منظمة التحرير عن كل سياساتها وممارساتها الخاطئة، ومحاربة الأنظمة العربية الدائرة في ركاب التسوية السلمية وطالبت المذكرة اللجنة التنفيذية بمناقشة مواقفها تلك في أول اجتماع لها، وإعادة النظر فيها، خصوصا في علاقة المنظمة مع (الأنظمة العربية)، وإلا فإن هذه التنظيمات ستجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ الخطوات النضالية التي تراها ملائمة لتصحيح خط الثورة السياسي.(الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية،1974، 27)

ويعد اتهام اللجنة التنفيذية بتجاهل المذكرة؛ أصدرت فصائل المعارضة في تشرين الأول/ أكتوبر 1974م - من بغداد- بيانا مشتركا مع القيادة القومية لحزب البعث الحاكم، وقعت عليه كل من :الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية - القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، اتفقوا فيه: "على إقامة جبهة موحدة، تضم قطاعات المقاومة، وجميع الهيئات والتنظيمات الشعبية، والشخصيات الوطنية، الراضية للحلول الاستسلامية"، حيث شهدت العاصمة العراقية يوم 10 تشرين الأول/أكتوبر 1974 ولادة ما يسمى "جبهة القوى الفلسطينية الراضية للحلول الاستسلامية" التي عرفت بـ "جبهة الرفض".(كوبان،1984، 231)

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي في الرباط في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1974، أصدرت جبهة الرفض بيانا، أعلنت فيه أن الطرف الفلسطيني "المنحرف" يسابق بخطواته الاستسلامية "الأنظمة العربية" التي تتبنى التسوية، وتستعد للجلوس مع العدو الصهيوني للتفاوض في مؤتمر جنيف،(الوثائق العربية الفلسطينية،412،1974) المستند إلى القرار 242، الذي يشير إلى مبدأ الانسحاب من أراضٍ احتلت عام 1967، ويفرض بالمقابل الاعتراف بوجود إسرائيل على الجزء الأكبر من أرض فلسطين، وضمان أمن ذلك الوجود وحدوده.(الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية،1974، 2)

وهنا يمكن القول أن اتخاذ مثل هذه المواقف المتشددة من قبل الفصائل " جبهة الرفض" ضد منظمة التحرير، جاء بناءً على توقعات تلك الفصائل وموقفها المسبق من قيادة منظمة التحرير؛ لأن المنظمة لم يوجه لها دعوة للمشاركة في مؤتمر جنيف الذي كان يفترض عقده في تلك الفترة؛ وبالتالي لاداعي لأن تخوض فصائل المنظمة هذا الصراع في تلك الظروف. كما أن مؤتمر جنيف الذي عقد على أساس قرار مجلس الأمن 242، لم تدع المنظمة لحضوره أساساً في إشارة إلى استثنائها واعتبارها غير ذات صلة؛ لذلك فإنه كان من السابق لأوانه أن تتخذ الفصائل الفلسطينية موقفاً معادياً للمنظمة دون أن تتخذ قيادة المنظمة موقفاً محدداً تجاه المؤتمر سواء بالرفض أو بالقبول، وحتى دون أن توجه إلى المنظمة دعوة لحضوره من البداية.

وبناءً على المواقف المعارضة تجاه منظمة التحرير سعت "جبهة الرفض" لبناء أطر ومؤسسات موازية للأطر القائمة داخل منظمة التحرير، وبذلك أصبحت الساحة الفلسطينية منقسمة بين اتجاهين، بغض النظر عن حجم كل اتجاه وفعاليته، لدرجة أن أصداء أزمة فصائل المنظمة انتشرت على امتداد الساحة الفلسطينية، وتجاوزتها إلى الساحة العربية، فوقفت بعض الدول العربية إلى جانب جبهة الرفض حيث مدتها بالدعم السياسي والمادي والمعنوي، بينما وقفت دول عربية أخرى إلى جانب قيادة المنظمة التي تضم (فتح، الصاعقة، الجبهة الديمقراطية). (عبد الرحمن، 1980، 267 ) وهكذا فقد حل عام 1975، ومنظمة التحرير منقسمة على نفسها بين تيارين:

- تيار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والذي يضم فتح، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنظمة الصاعقة، حيث تزعم هذا التيار حركة فتح.
- تيار جبهة القوى الرفضية لنهج التسوية، والذي تكون من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "والجبهة الشعبية - القيادة العامة"، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي.
- وفي الواقع فقد اختارت تنظيمات المعارضة هذا الموقف الصلب في وقت كان لمنظمة التحرير الفلسطينية انتصارات سياسية دولية، على الصعيدين الدولي والعربي. (□)

## ثانياً: الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975 وأزمة الفصائل الفلسطينية

في ظل تعمق الانشقاق السياسي بين صفوف الفصائل الفلسطينية؛ كانت تختمر في لبنان العوامل السياسية، والطائفية، والديموغرافية، والاجتماعية، التي أدت في نيسان/ أبريل 1975 إلى تفجر الحرب الأهلية اللبنانية (□) وفي 13 نيسان/ أبريل من العام نفسه تعرضت حافلة تحمل مؤيدين لجبهة الرفض كانوا يحضرون مهرجاناً في بيروت الغربية، تعرضوا لكمين في ضاحية عين الرمانة من القوات اللبنانية المارونية، أسفر عن مقتل 27 شخصاً منهم، وقد فجر هذا الحادث نار الحرب الأهلية في لبنان بين المعسكر الفلسطيني - اللبناني الوطني، وبين المعسكر الانعزالي اللبناني. وقد استلزمت هذه الحرب من القوى الفلسطينية كافة أن تتخرط سوية في النضال لحماية الثورة، ونشأ تدريباً على الساحة اللبنانية ما سمي "بالقيادة الفلسطينية" التي واصلت اجتماعاتها على مستوى الأمناء العامين لمختلف التنظيمات الفلسطينية، بما فيها أطراف جبهة الرفض، لمناقشة الأوضاع، ثم إعلان المواقف رسمياً عبر مؤسسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، والمجلس المركزي. (عبد الرحمن، 1980، 267)

لم تنته المعارك حتى حدثت أزمة حاسمة بين الفصائل الفلسطينية؛ نشأت بفعل معارك الجبل في أيلول / سبتمبر، وتشرين الأول/ أكتوبر 1976، إذ قررت حركة فتح أنه لم يعد في وسعها الاستمرار في دعم الزعيم اليساري/ اللبناني كمال جنبلاط أكثر من ذلك، وأنه لا بد من اتفاق مع السوريين لوقف هذه الحرب (□). بينما أرادت جبهة الرفض مواصلة تحالفهم مع جنبلاط. (كوبان، 1984، 223) ثم نفذت قوات فتح انسحابها من المتن الأعلى بشكل منفرد (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، 1976، 19)، وقد نددت جبهة الرفض باتفاق دمشق آنذاك، معتبرة أن الاتفاق لم يشر من قريب أو بعيد إلى الاحتلال السوري للأراضي اللبنانية، خاصة وأنه موجه ضد الثورة الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين، الذين أصروا على خوض المعركة، ولكنهم لم يفلحوا في مواجهة القوات السورية، حيث خرجت جبهة الرفض من هذه الأزمة - من الناحية السياسية - ضعيفة جداً (كوبان، 1948، 232)، إضافة إلى الخلافات الداخلية التي وقعت بين تنظيمات جبهة الرفض، والتي أدت إلى إحداث ضعف في تماسكها واستقرارها؛ خاصة بعد تجميد عضوية الجبهة الشعبية - القيادة العامة في جبهة الرفض في صيف 1976، نتيجة تأييدها للتدخل السوري في لبنان، والتي أدت في نيسان/ أبريل 1977

إلى انقسام الجبهة الشعبية- القيادة العامة، وخروج جناح منها بزعامة: محمد عباس(أبو العباس) وطلعت يعقوب، حيث شكلا فصيلاً جديداً، أطلق عليه " جبهة التحرير الفلسطينية". وقد نجح أبو العباس في التحالف مع جبهة الرفض، منهيماً بخطوته تلك علاقة أحمد جبريل بها.(دراغمة،1992، 134) وقد أثرت الخصومات والخلافات المستمرة بين أحمد جبريل، وأبي العباس ليس على منظمة التحرير فحسب؛ بل في نشاط " المعارضين الفلسطينيين" بشكل عام وانعدام الثقة بين الجميع.

### ثالثاً: اتفاقية كامب ديفيد وتصاعد الأزمة

حدث تطور آخر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، كان له صداه على الساحة السياسية الفلسطينية، وهو زيارة الرئيس المصري (محمد أنور السادات) إلى القدس، حيث ظل المعارضون لقيادة منظمة التحرير - فترة من الوقت - يتهمون قيادة منظمة التحرير بمحاولة إيجاد طريقة لإقحام أنفسهم في عملية السلام التي أطلقها السادات، لكن سرعان ما اتضح لهؤلاء - فما بعد- أن السادات لن يدخلهم في تلك العملية، ولم تدع أساساً منظمة التحرير بالانضمام إلى المفاوضات الجديدة التي أعقبت فكرة جنيف؛ ففقد الرفض بذلك مبرر وجوده الفلسطيني.(عدوان،2005، 263)

وعلى هامش مؤتمر قمة طرابلس العربية المصغرة الذي عقد في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 1977، والتي أذانت زيارة الرئيس المصري لإسرائيل فُرر المؤتمر تشكيل جبهة قومية للصوص والتصدى، تكون سوريا ومنظمة التحرير نواتها، وقد شاركت فيها كافة الأطراف المشاركة في المؤتمر باستثناء العراق(□)، وأعلن رسمياً عن قيامها في الجزائر في مطلع شباط/ فبراير 1978(الشريف،1993،272). بيد أن النظام العراقي- الذي تأسست جبهة الرفض تحت رعايته- ظل طوال عام 1978 يتحرك بسرعة نحو التصالح مع الأنظمة العربية المحافظة، مبتعداً عن ميولة الرفضية السابقة، وبذلك أخذ الدعم العربي الخارجي لجبهة الرفض ينهار أيضاً.(كوبان،1984، 223)

وقد عقد اجتماع فلسطيني على هامش قمة طرابلس، حضره كافة فصائل منظمة التحرير وبعد مناقشات اتفقوا على تعزيز الوحدة الوطنية في إطار المنظمة، وحل جبهة الرفض، وأصدر المجتمعون وثيقة الوحدة الوطنية، والتي عرفت باسم "وثيقة طرابلس"، وأهم ما جاء في بنودها:(الشريف،1993، 253)

- النضال من أجل إقامة جبهة تقدمية مناهضة لجميع الحلول الاستسلامية الامبريالية الصهيونية الرجعية، وأدواتها العربية في المنطقة.
- رفض قرارى مجلس الأمن 242 و 338.
- رفض كل المؤتمرات الدولية القائمة على أساس هذين القرارين بما فيها مؤتمر جنيف وغيره.
- التأكيد على الحق في العمل لإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وحق العودة وتقرير المصير في وطنه، بما فيه حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على أى جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية في هذه المرحلة، دون صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف.
- إدانة أى طرف يرفض أو يعرقل قيام الجبهة العربية التقدمية.
- اتخاذ اجراءات المقاطعة السياسية ضد نظام السادات.

وعلى الرغم من أن قيادة حركة فتح قد حاولت التقليل من أهمية وثيقة الوحدة التي اتفق عليها في طرابلس، معتبرة على لسان أحد ابرز قادتها أنها لم تتضمن جديداً (الشريف، 1993، 603)؛ إلا أن تلك الوثيقة كانت مؤشراً على تحول جدي لمنظمة التحرير نحو مواقع الرفض، لا سيما من قبل الجبهة الديمقراطية التي كانت من أوائل المبادرين إلى طرح البرنامج المرهني، ومن أكثر المراهنين على التسوية السلمية واشتراك منظمة التحرير فيها. وبذلك تبنت منظمة التحرير الفلسطينية إثر صدور وثيقة طرابلس برنامجاً رافضاً، وأن النقاط الست التي تضمنتها تلك الوثيقة قد أخرجت منظمة التحرير من كل مجرى التسوية وبشكل نهائي. (الشريف، 1993، 273)

وجاء البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الفلسطينية - الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة، الذي عقد في مدينة دمشق ما بين 15 - 22 كانون الثاني / يناير 1979- والذي وافقت عليه جميع فصائل المقاومة، ليشكل أرضية لأوسع لقاء عرفته منظمة التحرير منذ مطلع السبعينيات. حيث شكلت بنوده بداية لتأسيس قاسماً مشتركاً بين قوى "الرفض" و"القبول"، على مستوى تحديد أهداف النضال الوطني الفلسطيني. (الشريف، 1993، 287)

ولم تمض سوى أشهر قليلة على انتهاء أعمال الدورة الرابعة عشرة، والاتفاق على البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية، حتى عادت الفصائل اليسارية الفلسطينية إلى انتقاد التنسيق القائم بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية، لا سيما في مجال دعم صمود سكان المناطق الفلسطينية المحتلة من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة التي شكلت لهذا الغرض (الوثائق الفلسطينية العربية، 1980، 371)، والسعي إلى تطوير

علاقات منظمة التحرير مع بلدان أوروبا الغربية، وتشجيع هذه البلدان على القيام بدور سياسي فاعل في الشرق الأوسط يمكن أن يتكامل بطرح مبادرة سلمية جديدة متميزة عن اتفاق كامب ديفيد، تعيد تفعيل مشاركة منظمة التحرير في جهود التسوية، وقد أدى هذا التشكيك إلى احتدام الخلاف من جديد داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة الاستقطاب بين يمين ويسار في صفوفها إلى الوضع الذي كان عليه قبل انعقاد الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (الشريف، 1993، 294) (□)

وتكمن خلفية الانتقادات اليسارية للتنسيق الأردني- الفلسطيني أن ثمة قناعة لدى الفصائل والقوى اليسارية الفلسطينية بأن موقف الحكومة الأردنية الراض لاتفاق كامب ديفيد هو موقف غير ثابت، وأن هذه الحكومة ما تزال - في نظرها - دائمة التطلع للتسوية الأمريكية، ومستعدة للانخراط بها، على قاعدة تجديد وضم الضفة والقطاع في إطار المملكة العربية المتحدة. وخلافاً لهذا الموقف اليساري المتشكك ظلت حركة فتح تؤكد -في تلك الفترة- على ضرورة استمرار التعاون والتنسيق مع الأردن ما دام الإلتزام الأردني الرسمي قائماً على قاعدة رفض كامب ديفيد، ومشروع الحكم الذاتي، معتبرة أن الملامح الإيجابية التي ظهرت في إطار التعاون والتنسيق فيما يتعلق بصمود الشعب الفلسطيني في الداخل يجب أن تترافق مع خطوات أخرى تشمل حرية الشعب الفلسطيني في الأردن في التعبير عن رأيه والمشاركة في النواحي الوطنية، وكان الخلاف الفلسطيني الفلسطيني حول العلاقة مع الأردن مرتبطاً بخلاف آخر حول التكتيك الواجب اتباعه في التعامل مع المناطق الفلسطينية المحتلة، والتي تحولت بعد التوقيع على إتفاق كمب ديفيد وطرح مشروع الحكم الذاتي، إلى ساحة أساسية للنضال الوطني الفلسطيني. (الشريف، 1993، 290)

#### رابعاً: حرب لبنان عام 1982 ونتائجها السياسية على الساحة الفلسطينية

بعد انتهاء حرب لبنان عام 1982 برز عامل شقاق آخر في الصف الفلسطيني، فقد حدث تطوران سياسيان كرسا عملياً انقسام منظمة التحرير على نفسها، وقد تمثل التطور الأول في الاقتتال الفلسطيني الواسع، الذي اندلع في مدينة طرابلس شمالي لبنان، والمخيمات الفلسطينية المحيطة بها، والذي انتهى في 19 كانون الاول/ ديسمبر 1983، بخروج ياسر عرفات وأنصاره من طرابلس. (عبد الرحمن، 1990، 248) أما التطور الثاني: فقد تمثل في زيارة رئيس منظمة التحرير ( ياسر عرفات ) إلى القاهرة في 22 من الشهر نفسه. واثر هذين التطورين، برزت ثلاث تيارات فلسطينية متميزة في ما بينها: الاتجاه الأول: ضم الجبهة الشعبية- القيادة العامة، ومعها حركة فتح - الانتفاضة (المنشقة عن حركة فتح)، ومنظمة الصاعقة، وجبهة النضال الشعبي، وقد سمي هذا

الاتجاه: التحالف الوطني. أما الاتجاه الثاني: فضم حركة فتح، وجبهة التحرير العربية، في حين ضم الاتجاه الثالث: القوى اليسارية الفلسطينية والذي ضم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، والتي انضوت في إطار أطلق على نفسه "التحالف الديمقراطي". أما جبهة التحرير الفلسطينية فقد انقسمت على نفسها إلى مجموعتين: ارتبطت الأولى بالتحالف الديمقراطي بقيادة أمينها العام طلعت يعقوب، بينما تحالفت الثانية والتي تصدرها الأمين العام المساعد محمد عباس ( أبو العباس) مع حركة فتح وجبهة التحرير العربية.(الشريف،1993، 235)

وبعد الإعلان عن اللقاء الذي جرى بين رئيس المنظمة والرئيس المصري حسنى مبارك في القاهرة، في 24/كانون الأول/ ديسمبر 1983. أصدر التحالف الديمقراطي بياناً أدان فيه اللقاء، باعتباره خطوة على طريق التعامل مع الحلول الأمريكية التي جسدها اتفاقيات كامب ديفيد، واعتبر هذا التحالف أن ياسر عرفات بسياسته التي انتهجها يفقد ألقه وأهليته في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والنضال الوطني الفلسطيني.(كريشان،1986، 102)

وفي 26 آذار مارس 1984 وقّع التحالف ميثاقاً عرف "بميثاق عدن". بحضور الحزب الاشتراكي اليمني، والحزبين الشيوعيين (اللبناني والسوري)، وطرح برنامج سمي "مهمات الجبهة العريضة" بموافقة كافة أطراف التحالف الديمقراطي، وتضمن 12 بنداً، أهمها: الحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية على أساس خطها الوطني، وحماية منجزاتها، وصيانة وحدة المقاومة الفلسطينية بكافة قواها، وكذلك التصدي لسياسة "الانحراف والاستسلام" بكافة مظاهرها، والإدانة الحازمة لزيارة عرفات للقاهرة، ومحاسبته عليها، واتخاذ الإجراءات التنظيمية بشأنها، في إطار المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير، كما تضمن البرنامج صيغة تنظيمية تقول في إحدى بنودها: "إن الجبهة العريضة ليست قيادة بديلة لقيادة منظمة التحرير، ولا تهدف إلى إقامة مؤسسات موازية لمؤسساتها، بل تحرص على صيانة وحدة المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير.(كريشان،1986، 102)

حدث كل ذلك عند إقدام قيادة منظمة التحرير - رغم مقاطعة العديد من الفصائل الفلسطينية - على عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان في 22-29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1984،(كريشان،1986، 103) وإنهاء ما أسمته حالة الشلل التي عانت منها منظمة التحرير بعد وقوع الانقسام في صفوفها، والعمل على تفعيل نشاط المؤسسات



التمثيلية للمنظمة وتأكيد شرعيتها(□). إضافة إلى إعادة الزخم إلى تحرك منظمة التحرير السياسي بعد الخروج من بيروت، والذي تميز بالسعى من أجل تطوير العلاقات مع الأردن، والتوصل إلى صيغة تحرك أردني - فلسطيني مشترك، من جهة، ومواصلة التقارب مع مصر من جهة ثانية.(قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، 1984، 22)

مثلت قرارات الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني نقطة انطلاق جديدة فيما يتعلق بمستقبل العلاقة الأردنية الفلسطينية، وسارعت قيادة المنظمة إلى إحياء الحوار بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية(□). والذي أسفر في 11 شباط/ فبراير 1985 عن التوصل إلى اتفاق للتحرك المشترك بين الطرفين، انطلاقاً من روح قرارات مؤتمر قمة فاس، ومن الشرعية الدولية كما ورد في مقدمته، ولكن أهم ما تضمنه موافقة منظمة التحرير موافقة غير مباشرة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، وقبولها مبدأ تشكيل وفد مشترك إلى مفاوضات السلام مع الحكومة الأردنية، وطرح الاتفاق خمسة مبادئ أساسية هي:(الشريف، 1993، 346)

- الأرض مقابل السلام، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن.

- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ويمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك، ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي المنوئى انشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

- حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

- وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ضمن وفد مشترك مع الأردن، وقد جوبه اتفاق التحرك المشترك الأردني الفلسطيني الذي صار يعرف بـ "اتفاق عمان" و"اتفاق 11 شباط"، بمعارضة شديدة من قبل الفصائل المنضوية في إطار التحالفين الديمقراطي والوطني، لتشكل تلك الفصائل في آيار/ مايو 1985، إطاراً تنظيمياً جديداً أطلقت عليه اسم "جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني" واعتبار هذه الجبهة إطاراً مؤقتاً يهدف إلى عودة منظمة التحرير إلى خطها

الوطني المعادي للامبريالية، والصهيونية، والمشاريع والحلول الاستسلامية. ودعا برنامج "جبهة الإنقاذ" للنضال من أجل إسقاط اتفاق عمان وما نتج عنه باعتباره غير شرعي وإلى العمل على إسقاط نهج "الانحراف والتفريط ورموزه". (الشريف، 1993، 347) وفي أعقاب خطاب الملك حسين في شباط/ فبراير 1986، الذي أعلن خلاله وقف التنسيق المشترك مع القيادة الفلسطينية. (شاهين، 1986، 221) تزامن ذلك مع قيام الرئيس الجزائري " الشاذلي بن جديد " في 8 نيسان / ابريل 1986، بطرح مبادرة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، معلنا استعداد بلاده لاحتضان مؤتمر فلسطيني يضم جميع فصائل منظمة التحرير. (الشريف، 1993، 351)

ونتيجة لسلسلة من اللقاءات الفلسطينية الموسعة التي انعقد أبرزها في الجزائر، وتونس، وطرابلس الغرب في آذار/ مارس، ونيسان/ ابريل 1987، بمشاركة ممثلي الأطراف الفلسطينية المختلفة، باستثناء مندوبى الجبهة الشعبية - القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة، وفتح الانتفاضة، أعلنت قيادة منظمة التحرير رسميا موافقتهم على إلغاء اتفاق عمان. وصدر بالفعل في 19 نيسان/ أبريل من العام نفسه، أى قبل يوم من افتتاح أعمال المجلس الوطني في دورته الثامنة عشرة، والتي أطلق عليها "المجلس الوطني التوحيدي" - قرار عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يعلن إلغاء الاتفاق المذكور. (الشريف، 1993، 354) وما أن انعقد المجلس الوطني التوحيدي، حتى حضره أطراف " التحالف الديمقراطي " والقوى اليسارية". (ياسين، 2006، 272) وبهذا تكون جبهة الإنقاذ - التي رعتها سوريا - قد حلت عملياً من طرف واحد.

وقد جاءت الدورة الثامنة عشرة للمجلس محطة تاريخية في المسيرة النضالية للثورة الفلسطينية، سجلت فيها نهاية للسنوات العجاف من الانقسام والتمزق في صفوف الثورة، ومنظمة التحرير، والحركة الوطنية الفلسطينية عموماً، وهى السنوات التي حاولت فيها جهات متعددة أن تفرض على الثورة برامجها الخاصة، بديلاً عن برنامج الإجماع الوطني الذي يمثل القاسم المشترك لمصالح الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. ومن هنا يقع على عاتق أطراف هذا الاتجاه المسؤولية الوطنية بما حل من انقسام داخل إطار المنظمة واصطفاف مع قوى وتحالفات عربية كان له التأثير السلبي على وحدة قرار منظمة التحرير واستقلاليتها.

### خامساً: الانتفاضة الفلسطينية 1987م والتحولت السياسية الفلسطينية

لم تتقضى سوى أشهر قليلة على انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى حتى اندلعت فى التاسع من كانون الاول / ديسمبر 1987، شرارة الانتفاضة الشعبية الكبرى فى المناطق الفلسطينية المحتلة، لتشكل فاصلاً بين مرحلة وأخرى. فعلى الصعيد الفلسطينى كرسّت الانتفاضة انتقال مركز الثقل فى النضال الوطنى الفلسطينى من الخارج إلى الداخل، فاتحة أمام منظمة التحرير الفلسطينية أفق التحرر من ضغط المحاور العربية المختلفة، وإعادة تسليط الأضواء على المنظمة وتفعيل دورها السياسى، والذى كان قد جُمِدَ عملياً إثر فشل فكرة إجراء حوار بين الإدارة الأمريكية ووفد أردنى - فلسطينى مشترك على قاعدة "اتفاق عمان"، وبادرت المنظمة من خلال فصائلها الرئيسية ذات الحضور الفاعل فى المناطق الفلسطينية المحتلة إلى تشكيل "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة" والتي تشكلت من ممثلين عن حركة فتح والجهة الشعبية، والجهة الديمقراطية، وعن الحزب الشيوعى الفلسطينى(□)، ثم تشكلت القيادة المشرفة ميدانياً على التطور اليومى لمهام النضال الفلسطينى للتنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى الخارج.(العباسى، 1990، 212)

حيث أكدت قيادة الانتفاضة فى الداخل بإجماع قواها وفصائلها أن القيادة الموحدة تمثل الذراع الضارب لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى الخارج؛ صحيح بأن الانتفاضة أوجدت زعامة محلية جديدة، إلا أنها لم تشكل تهديداً لصلاحيات منظمة التحرير ونفوذها، بل على العكس من ذلك، فقد أظهرت تفوق المنظمة فى توجيه الصراع ضد إسرائيل؛ لذا فإن الانتفاضة أثبتت أنه من غير الممكن تجاوز منظمة التحرير فى تحقيق أى تسوية سياسية فى المنطقة.(شيف، ميعارى، 1990، 270)

أما على الصعيد العربى، فقد أعادت الانتفاضة للقضية الفلسطينية أولويتها على سلم الاهتمامات العربية، بعد أن كان مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى عمان فى تشرين الثانى/ نوفمبر 1987، قد تجاهل القضية الفلسطينية، (□) كما دفعت الانتفاضة الحكومة الأردنية إلى إعادة النظر فى موقفها من ارتباط الضفة الغربية بالضفة الشرقية، وأسهمت الانتفاضة مساهمة فعالة فى إنهاء حرب المخيمات فى لبنان، ورفع الحصار الذى كانت تفرضه حركة أمل على المخيمات الفلسطينية فى لبنان منذ عام 1985.

أما على الصعيد الدولي، فقد حركت الانتفاضة موجه واسعة من التعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني، باعتبارها قضية تحرر وطني، وكشفت وحشية الأساليب التي لجأ إليها الاحتلال الاسرائيلي، ووضعت حداً لها، وقد ساعد التعاطف المتزايد الذي صارت تبديه قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي مع نضال الفلسطينيين على زيادة الاهتمام الدولي بتأمين الحماية لأهالي المناطق الفلسطينية المحتلة، وتنشيط الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل القضية الفلسطينية. (الشريف، 1993، 385)

وقد فوجئت منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى مثلها مثل إسرائيل باندلاع الانتفاضة (□) رغم توقعات الكوادر المحلية في الأرض المحتلة، أو التصريحات اللاحقة لمسؤوليهم في المنفى، صحيح أنه سبق لقيادة المنظمة بأن وصفت المواجهات بين المحتجين في الأرض المحتلة والقوات الإسرائيلية في الأشهر التي سبقت الانتفاضة بأنها انتفاضة، لكنها لم تلاحظ التحول النوعي الذي حدث بعد 9 كانون الاول / ديسمبر، وكان هذا التقصير مشتركاً عند جميع التنظيمات الفلسطينية في الخارج، حيث جاء رد فعل منظمة التحرير متأخراً عكس الإعلام الأجنبي الذي سارع بتركيزه على الدور الكبير لقيادات الداخل للانتفاضة بما فيها قيادات التيار الإسلامي. (الصايغ، 2002، 859)

وإذا كانت الانتفاضة قد منحت منظمة التحرير فرصة تاريخية لتجاوز أزمته بعد خروجها من بيروت، وأرجعتها إلى مركز الأحداث، ومكنتها من تحقيق نجاحات سياسية كبيرة، فإن المنظمة لم تكن هذه المرة وحدها في الميدان، فبفضل طابعها الشعبي العميق، أنضجت الانتفاضة ظاهرة التحول الذي كان يشهده التيار الإسلامي داخل المناطق الفلسطينية المحتلة منذ مطلع الثمانينات، مبرزة على السطح ظاهرة "الإسلام السياسي"، الذي بدأ يتبلور في إطار حركتين رئيسيتين (حماس والجهاد الإسلامي). حيث شكلتا في وقت قصير منافساً قوياً لمنظمة التحرير والفصائل المنضوية تحت إطارها، ومركزاً جديداً لاستقطاب تعبيرات الرفض على الساحة السياسية الفلسطينية. بينما لا يزال هذا التيار بكل قواه خارج إطار منظمة التحرير.

## الخاتمة

من خلال ما تم عرضه من أحداث وظروف أحاطت بواقع الحركة الوطنية داخل إطار منظمة التحرير، يتضح أن منظمة التحرير عانت من أزمات عديدة وانقسامات حادة، منها ما كان بفعل الفصائل داخل إطار المنظمة، وآخر كان بفعل تأثيرات خارجية كان لها الأثر على الاستقطاب السياسي الفلسطيني وتوجيهه، وهذا ما برز بشكل واضح خلال الفترة المشار إليها لتجربة العمل الوطني الفلسطيني داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والذي انعكس لاحقاً على مستقبل القضية الفلسطينية برمتها لتتعمق الخلافات الفصائلية بعد توفيق منظمة التحرير لاتفاقية أوسلو التي تأسست بموجبها السلطة الوطنية الفلسطينية، وما تلاها من أحداث داخلية وتجاذبات، كان أشدها خطورة ما وقع بعد إجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في دورته الثانية عام 2006، وحصول حركة حماس على أغلبية الأصوات في المجلس التشريعي، فقامت بتشكيل الحكومة لتبدأ مرحلة جديدة من الخلاف الداخلي الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، انتهت بعد اقتتال مسلح بين الطرفين بسيطرة حركة حماس في 14 حزيران/ يونيو 2007، على قطاع غزة، ليتحول الصراع بين الطرفين إلى انقسام سياسي حاد، كان أحد نتائجه نشوء سلطين فلسطينيتين منفصلتين، واحدة في الضفة الغربية تقودها حركة فتح، وأخرى في قطاع غزة تسيطر عليها حركة حماس. كل ذلك أدى إلى تراجع المشروع الوطني الفلسطيني على كافة الصعد.

### وعليه نوصي بالتالي:

- إعادة تقييم تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، والعمل على إعادة بناء المنظمة وإحياء مؤسساتها على أسس ديمقراطية سليمة، وبرؤية واضحة ومقبولة من كل الفصائل على الساحة الفلسطينية لتكون قادرة على تحمل أداء مهامها الوطنية ومواجهة التحديات المختلفة، ومن الجدير ذكره أن نقد تجربة منظمة التحرير، لا يمكن أن تكون بمعزل عن كل ما أحاط بالعمل الوطني الفلسطيني داخل إطار المنظمة، وبما شهدته الساحة الفلسطينية من انقسامات فترة الدراسة.
- ربط حركة المقاومة ببعدها العربي والاسلامي على المستويين الرسمي والشعبي، باعتبار أن تحرير فلسطين هو جزء من قضية عربية شاملة؛ دون التورط في انتماءات حزبية ضيقة أو صراعات من شأنها أن تمس بمصير قضيتنا الوطنية.

- الالتزام ببرنامج سياسي وطني جامع يقبله الكل الفلسطيني، يقوم على أساس الحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية، وفتح حوار وطني جاد بين الفصائل الفلسطينية، بما تفرضه كل مرحلة من مراحل النضال الفلسطيني وعلى كافة الصعد.
- أن لا تحول الخلافات بين الفصائل الفلسطينية ومكونات العمل الفلسطيني ومؤسساته؛ مهما بلغت حدتها دون النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي بكافة الوسائل المتاحة؛ وعليه فإن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي أكثر الشروط إلحاحاً من أجل إحراز أي تقدم على طريق الحرية ومواجهة الاحتلال وإقامة الدول الفلسطينية المستقلة.
- وأخيراً فإننا نرى ضرورة الحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، والتصدي لكافة المحاولات التي تستهدف النيل منها، أو تجاوزها في مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني؛ فالمنظمة -دون سواها- كإطار يمثل الشعب الفلسطيني هي التي تستطيع اتخاذ القرارات المتعلقة بتقرير مصير الشعب الفلسطيني.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: الوثائق المنشورة وغير المنشورة

1. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي (1994) المجلد الثاني 175-1981، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الوثائق الفلسطينية 1839-1987، (1987) منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الثقافة، بيروت.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، الجامعة الأمريكية، دائرة الدراسات السياسية، الإدارة العامة، بيروت.

## ثانياً: الكتب العربية

1. بلقرز، عبد الإله (2006) أزمة المشروع الوطني الفلسطيني "من فتح إلى حماس"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
2. حوراني، فيصل (1980) الفكر السياسي الفلسطيني 1964 - 1974، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت.
3. دراغمة، عزت (1992) الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين، ج1، مركز الضياء للدراسات الفلسطينية، ط1، القدس.
4. سخيني، عصام (1974) شهريرات المقاومة الفلسطينية " شؤون فلسطينية، عدد 37، ايلول / سبتمبر، بيروت
5. سعيد، عبد المنعم (1978) العلاقات الدولية لمنظمة التحرير، الفلسطينيون في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
6. شاهين، أحمد (1986) التنسيق الأردني الفلسطيني انقطاع أم قطيعة، شؤون فلسطينية، العدد 156-157 آذار - نيسان، بيروت.
7. الشريف، ماهر (1995) البحث عن كيان، دراسات في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A المحدودة للنشر، قبرص.
8. الشعبي، عيسى (1979) الكيانية الفلسطينية، الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947-1977، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
9. الصايغ، يزيد (2002) الكفاح المسلح والبحث عن دولة، الحركة الوطنية الفلسطينية، (ترجمة باسم سرحان)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت.
10. عبد الرحمن، أسعد (1980) منظمة التحرير الفلسطينية، (جذورها، تأسيسها، مساراتها)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
11. عبد الرحمن، أسعد (1990) النضال الوطني الفلسطيني في إطار (م. ت. ف)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الخامس، بيروت.
12. عبد الهادي، مهدي (1972) المسألة الفلسطينية، مشاريع الحلول السلمية 1934-1974، المكتبة العصرية، بيروت.

13. عدوان، عصام(2005) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح 1969-1983، السلطة الوطنية وزارة الاعلام.
14. عصمت، معالي(2006) الوحدة الوطنية في المنظمة. أربعون عاما من حياة منظمة التحرير (حرره) عبد القادر ياسين، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، دمشق.
15. كريشان، محمد(1986) منظمة التحرير الفلسطينية "التاريخ والفصائل والايديولوجية"، دار البراق، تونس.
16. المجلس الوطني الفلسطيني(1984)، منظمة التحرير الفلسطينية، الدورة السابعة عشر، عمان.

### ثالثاً: الموسوعات

- 1- الموسوعة الفلسطينية (1984) المجلد الثاني ، القسم الثاني ، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت.
- 2- الموسوعة الفلسطينية(1990) المجلد الخامس، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت.

### رابعاً: الدوريات

- 1- العباسي، نظام(1990) موقع الانتفاضة بين حركات التحرر العربية والعالمية شؤون فلسطينية، العدد ( 212) تشرين الثاني / نوفمبر،.
- 2- البرنامج السياسي التنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية ( شباط / آذار 1979) بيان سياسي عن أعمال الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، شؤون فلسطينية، العدد 87-88

### خامساً: الكتب الأجنبية والمترجمة

- 1- زئيف شيف، وإيهود ميعاري(1990) انتفاضة، (ترجمة دار الجليل)، عمان.
- 2- مركز الدراسات الاستراتيجية ( 1985) حرب في ظل خيار، مجموعة مقالات، إصدار الكمبيوتر الموحد (مرجع عبري) جامعة تل أبيب.
- 3- هيلينا كوبان (1984) المنظمة تحت المجهر، (ترجمة سليمان الفرزلي)، هاي لايت للنشر، لندن.
- 4- يوشيف هوركيبي، العرب ( 1975) الفلسطينيون، وإسرائيل (مرجع عبري) مؤسسة فإن لير، القدس.



